الأمم المتحدة

E/CN.5/2015/NGO/23

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والخمسون

٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: إعادة التفكير في التنمية الاجتماعية في العالم المعاصر وتعزيزها

بيان مقدم من مركز هوارد للأسرة والدين والمجتمع، والرابطة الدولية للأسر المتحدة، وهما منظمتان ذواتا مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

241214 241214 14-65487 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

''إن الهدف النهائي للتنمية الاجتماعية هو تحسين نوعية حياة الناس كافة وتعزيزها'' (برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية).

وينبغي أن تعيد الذكرى العشرون لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إلى الأذهان تأكيد برنامج العمل لحقوق الأسرة والحقوق الوالدية واحترام القيم الدينية والثقافية. وينبغي التأكيد مجددا على هذه المبادئ في اجتماعنا هذا من أجل إعادة التفكير في التنمية الاجتماعية في عالمنا المعاصر وتعزيزها.

إطار محوره الأسرة

يتمثل التحدي الذي نواجهه في وضع إطار محوره الأسرة في مجال التنمية الاجتماعية لنسترشد به اليوم وفي المستقبل، ولبناء ثقافة تعاون وشراكة، ولتلبية الاحتياجات الحيوية لكافة الكائنات البشرية.

ويكشف كم متزايد من البحوث التي أشارت إليها سوزن ل. براون في دراستها بعنوان ''Marriage and child well-being: research and policy perspectives'' أن الأسرة لا غنى عنها لتحقيق الرفاه للمجتمع والأفراد. ومن المنافع التي يجنيها الأطفال والكبار من الأسر ذات الوالدين ارتفاع مستوى التحصيل العلمي، وانخفاض مستوى الفقر إلى حد كبير، وتحسن الصحة البدنية والعقلية، وتدني مستوى الجريمة في المجتمعات المحلية وبناء علاقات اجتماعية سليمة عموما. ومن ثمة تنعكس هذه المنافع مباشرة على المجتمع وعلى البلد ككل.

ووفقا لبرنامج تعزيز الأسرة: الآثار بالنسبة للتنمية الدولية (مطبعة جامعة الأمم المتحدة، ١٩٩٥)، فإن أهم عامل يؤثر في إيرادات الأفراد، حتى في حالات الفقر المدقع، هو انتماؤهم إلى أسرة قوية وثابتة.

وأصدرت الرابطة الدولية للأسر المتحدة، آخذة ذلك في الاعتبار، كتيبا عنوانه ''The marriage advantage'' (مزايا الزواج)، يمكن الاطلاع عليه على الموقع: www.unitedfamilies.org.

ويشير إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية إلى ضرورة ''التسليم بأن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع والإقرار بأنها تقوم بدور رئيسي في التنمية الاجتماعية، ومن ثم ينبغي تعزيزها، مع إيلاء الاهتمام بحقوق أفرادها وقدراتهم ومسؤولياتهم''. وينبغي

تغليب هذا الفهم في الوقت الذي تتقدم فيه الهيئات الدولية نحو الفراغ من وضع الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويتناول الكتاب المعنون ''الأسرة والأهداف الإنمائية للألفية: توظيف رأس المال الأسري في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''، الكيفية التي يمكن بها إنجاز الأهداف الدولية من خلال التركيز على خلية الأسرة. وتنطبق المعلومات الواردة في هذا الكتاب كذلك على الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. (الكتاب هو جهد مشترك بين مركز هوارد للأسرة والدين والمجتمع، والرابطة الدولية للأسر المتحدة، ومؤسسة الأسرة أولا، ومعهد الدوحة للدراسات الأسرية والتنمية.).

احترام حقوق الوالدين

يمكن أن تسهم التنشئة والرعاية التي توفرها أم وأب حنونين مساهمة هامة للغاية في تحقيق التنمية الاجتماعية الفعلية والنهوض بحياة الجميع. فالوالدان هما المسؤولان في المقام الأول عن تكوين شخصية الأجيال القادمة من مواطني العالم.

وينص الالتزام ٦ من إعلان كوبنهاغن صراحة على أن المسؤولية عن تعليم الأطفال وتوجيههم تقع على عاتق الوالدين في المقام الأول: ''وضع أو تعزيز برامج التثقيف الصحي المدرسية والمجتمعية للأطفال.... والاعتراف بحقوق الوالدين وواجباتهما ومسؤولياتهما''.

ومع ذلك، لا تزال تُبذل محاولات الهدف منها إخضاع حقوق الوالدين لسلطة وكالات ومجالس إدارة تدعي أنها تخدم مصالح الطفل، وتدرك احتياجات أبنائنا، وتحدد السن المناسبة لتطوير قدراتهم. ويساورنا قلق متزايد في هذا الصدد، ونرى أن الوالدين يُبعدون من عمليات اتخاذ القرارات والتخطيط الحكومي لتعليم الأطفال ''حقوقهم الجنسية'' و ''حقوقهم الإنجابية''. ويساورنا أيضا القلق إزاء الحاجة المزعومة إلى برامج ''التربية الجنسية الشاملة'' التي هي موضع جدل كبير، وعدم الإشارة مطلقا إلى إشراك الوالدين، فضلا عن الحاجة إلى الحصول على موافقتهما.

ونقر هنا بأن ما من أحد أو هيئة حكومية تلم بالاعتبارات المشار إليها سابقا مثلما يلم بها الوالدان. وما من أحد أو هيئة حكومية تحرص على صحة الأطفال ورفاههم حرص الوالدين. وما على الحكومات، في جميع مستوياتها، وكذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية، إلا أن تعترف بدور الوالدين الحيوي وتحترمه وتدعمه.

الاعتراف بالقيم الدينية والأخلاقية

ووفقا لإعلان كوبنهاغن، لا يمكن النهوض بالتنمية الاجتماعية الفعلية والمستدامة إلا في ظل ''الاحترام التام لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية'' لكل دولة عضو. وينبغي أن تعكس الخطط والبرامج الجاري تنفيذها والوثائق المتعلقة بالتنمية هذا المبدأ.

وفي إطار دعم القيم الدينية والأخلاقية، فإننا:

(أ) نؤكد على توفير الرعاية الصحية الأساسية للأم قبل الولادة وبعدها؛

(ب) التشجيع على إنجاب أطفال أصحاء ونعارض الحد من عدد أفراد الأسرة بالطرق القسرية؛

(ج) نعارض الجهود الرامية إلى التشجيع على الإجهاض؛

(د) نعارض التربية الجنسية الشاملة والحقوق الجنسية، التي قد تتعارض مع القيم الدينية.

ونعترف بالقيم الدينية والثقافية للبلدان المعنية التي تؤيدها أيضا استراتيجيات التنمية الاجتماعية الواردة في معاهدات الأمم التحدة ووثائق مؤتمراتها الأخرى.

الخلاصة

وفقا لتقرير الأمين العام بشأن متابعة الذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها (A/66/62-E/2011/4)، تقوم الأسر، بوصفها اللبنات الأساسية لبناء المجتمع، بدور بالغ الأهمية في التنمية الاجتماعية. فهي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعليم الأطفال وتنشئتهم الاجتماعية فضلا عن ترسيخ قيم المواطنة والانتماء إلى المجتمع لديهم. والأسرة القوية هي العامل الرئيسي الحقيقي لتحقيق التنمية الاجتماعية الفعلية والمستدامة في العالم المعاصر.

''لذلك، فإننا نُقرّ بأن التنمية الاجتماعية أساسية لتلبية احتياجات وطموحات الشعوب في جميع أنحاء العالم ولوفاء الحكومات وجميع قطاعات المجتمع المدني بمسؤولياتها. ونؤكد أن أنجع السياسات والاستثمارات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي هي ''تلك التي تمكن الناس من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن مما هو متاح لهم من طاقات وموارد وفرص'' (إعلان كوبنهاغن). ونقر بأن أفضل بيئة لتنمية هذه القدرات والموارد والفرص هي الأسرة القوية والتي تنعم بالاستقرار.

وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع على الالتزام بما يلي:

(أ) جعل الأسرة هي محور التنمية وتوجيه اقتصاداتنا نحو تلبية احتياجات أسرنا بفعالية أكبر؛

(ب) تبادل الممارسات الجيدة بشأن الأسرة، واستعراض التحديات التي تواجهها الأسر والتوصية بحلول مجدية؛

(ج) أن تتبادل الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية الممارسات الجيدة والبيانات لغرض وضع سياسات تخدم الأسرة، وكذلك لغرض تنفيذ ورصد رفاه الأسرة.

وأخيرا، يلزم أن تعترف وكالات الأمم المتحدة والكيانات الحكومية بالأسرة وتشركها، بوصفها الخلية الأساسية في المجتمع. فالأسرة هي العمود الفقري للمجتمع، وبإمكانها أن تسهم في بناء مستقبل أكثر ازدهارا وعدلا. ويتبين من البيانات الكثيرة المستقاة من بحوث علم الاجتماع أن الأسرة القوية تسهم في تعزيز واستقرار المجتمع المحلي والدولة والعالم.